

مصر والحرب العالمية الثانية

د . كريمان محمود إبراهيم مغربي

كلية الآداب - جامعة حلوان

في الثلاثينات كانت مصر تعاني معاناة شديدة، تلك المعاناة التي استلصقت منها في الأربعينات إلهاماً جديداً وصل بها إلى مرحلة ثورية بالغة العنف، ولقد كانت معاناة مصر في الثلاثينات شاملة فالأزمة الاقتصادية كانت طاحنة، والأزمة السياسية كانت أشد عنفاً.

فدستور ١٩٢٣ الذي ارتضته البروجوازية المصرية بعد صراع عنيف ألغى، وألف إسماعيل صدقي وزارة استبدادية خاض الشعب ضدها وعلى رأسه العمال نضالاً بطولياً، وتلت وزارة صدقي حكومات اصطلاح على تسميتها بحكومات "الأقلية" بمعنى أنها كانت استبعاد للوفد صاحب الأغلبية البرلمانية.

وعندما وصل إلى ١٩٣٥ بداية دراستنا نجد في رئاسة الوزارة توفيق نسيم باشا الذي وصفه دافيد كيلر مستشار دار المنسوب السامي البريطاني قائلاً "كان توفيق نسيم يعد نفسه بصراحة وبلا حاجة إلى موارد صنيعتنا وكان يعترف بهذا فخوراً وفي قرارة نفسه كان توفيق نسيم يائس دائماً لأننا قد تخلينا عن الكثير من نفوذنا" (١).

(١) محمد عودة، سبعة باشوات وصور أخرى، الكتاب الذهبي دت/ دن، ص ١١٧.

عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية:

وإذا كان عام ١٩٣٠ هو عام الأزمة الطاحنة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية فقد كانت الأمور في عام ١٩٣٥ أكثر سوءاً عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

كانت الزراعة تتدهور فإنتاجية الفدان تتخفض بالنسبة لمختلف المحاصيل، وإذا كان القطن هو المحصول الأساسي فإن الإحصاء التالي يصبح كافي الدلالة.

إنتاجية الفدان من القطن (بالقنطار) ^(١)	السنة
٥,٤٧	١٨٩٥ - ١٩٠٠
٤,٢٦	١٩٣٠ - ١٩٣٥

وذلك على الرغم من أن الفلاحين كانوا يكثرون من الإنفاق على استخدام الأسمدة الكيماوية، ففي ١٩٣٧ كان الفلاح "يستعمل في المتوسط ٥٩ كيلو جراماً من السماد الكيماوي لكل فدان مزروع، في حين لم يكن يستخدم في عام ١٩٠٢ إلا ٠,١ كيلو جرام في المتوسط" ^(٢).

وكانت الأراضي الزراعية مثقلة بالديون بحيث قدر أحد الباحثين "أن غالبية الأملاك العقارية مستغرقة بالديون" وقدر إجمالي الديون بعشرة ملايين جنيه، لكن جريدة المقطم سارعت بالرد عليه معلنة أن الديون العقارية لا تقل عن أربعين مليوناً من الجنيهات" ^(٣).

(١) مريت بطرس غالي، سياسة الغد، ص٤٦.

(٢) نفس المرجع، ص٤٨.

(٣) قليني فهمي باشا، آراء وذكريات في السياسة والاقتصاد والاجتماع، مطبعة المجلة

الجديدة، مايو ١٩٣٧، ص١٠.

وثمة دراسة أخرى تقول أن المتأخرات التي تراكمت على المدنيين بلغت عام ١٩٣٣ ٦,٢١٧,٣٣٩ جنيه عن فرد من قيمتها ٢٣,٤٦١,٢٧٩ جنيه، وهنا اتفقت الحكومة (مارس ١٩٣٣) مع البنوك العقارية على تجميد كل المتأخرات التي حلت مع فوائدها ومد أجل الديون، وفي ١٩٣٥ تم الاتفاق مع البنك العقاري المصري على ألا يزيد الدين الذي يتحمله الفدان عن ٤٥ جنيه وما يزيد عن ذلك يؤجل استهلاكه حتى نهاية السلفة... وفي ١٩٣٩ حلت مشكلة المدنيين الذين تزيد التزاماتهم عن ٧٠% من قيمة أرضهم فخفضت هذه الالتزامات إلى ٧٠% من العقار^(١).

وبما أن المشكلة كانت تهم كبار ملاك الأراضي فقد تفرغ لدراستها كثير من المفكرين والكتاب من أبناء هذه الطبقة وهكذا شهدت هذه الفترة كثيراً منهم يتحول إلى ميدان البحث الاقتصادي والاجتماعي، وأصبح من المؤلفين أن يظهر لقب "باشا" على أغلفة الكتب. ويورد محمد علي علوية باشا الإحصاء التالي عن قيمة الأراضي والمنازل التي نزع ملكيتها بسبب الديون.

(بالجنيه)

عام ١٩٣٩	عام ١٩٣٨	عام ١٩٣٧	
٦٤١,٤٨٤	٦٨٩,٣١٣	١,١٥٢,٨١٩	بطلب أفراد
٦٨٦,٥٦٥	٤٧٨,٥٢٦	٧٩٢,٥٣٥	بطلب بنوك
١٨,٢٠٧	٣,٧٠١	١٢,٤٣٤	بطلب الحكومة
(٢) ١,٣٤٦,٢٥٦	١,١٧١,٥٤٠	١,٩٥٧,٧٨٨	

(١) د. راشد البراوي - محمد حمزة عليش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر

الحديث، مكتبة النهضة المصرية، ط٣، ١٩٤٨، ص٢٥٠.

(٢) محمد علي علوية باشا، مبادئ في السياسة المصرية، مطبعة دار الكتب، ديت، ص٥١.

ولأن المشكلة كانت تخص كبار الملاك فقد تحمست الحكومة لحلها. وتحملت في سبيل ذلك أعباء طائلة.. الأمر الذي دفع أحد الباحثين المحايدين إلى ملاحظة أن الحكومات المتتابة قد أنفقت ١٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من أجل تنظيم دفع الديون العقارية، أي لأجل إنقاذ كبار الملاك الذين لا يتجاوز عددهم ١٣,٠٠٠، وهذا معناه أن كل واحد من هؤلاء الممتازين قد نال ١٠٠٠ جنيه دفعتها له الخزينة بحجة حماية الثروة الزراعية^(١).

أما في الصناعة فقد كان متوسط الأجر الشهري للعامل حتى عام ١٩٤٢ ٢٩٣ قرشاً^(٢) وهو رقم غاية في الضآلة بل ويلاحظ باشا آخر هو حافظ عفيفي أن إحصاء رسمياً يعترف بأن "أربعة ملايين" شخص من سكان مصر يعين الفرد منهم بإيراد يقل عن جنيه واحد في الشهر "أي بنحو ثلاثة قروش في اليوم"^(٣).

ويكفي لكي نلاحظ مدى التدهور في مستوى معيشة الطبقات الكادحة أن نجد أن متوسط دخل الفرد في مصر "كان في عام ١٩٢١ - ١٩٢٢ ٢١ جنيه سنوياً أما في عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ فقد نقص إلى ٩ جنيهات في العام - كما جاء في تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن مشروع الميزانية لهذا العام"^(٤).

(١) الأب. هنري عيروط اليسوعي، الفلاحون، ترجمة محمد غلاب، ط ثانية، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية، ص ١٢٦.

(٢) عبد المنعم الغزالي، تاريخ الحركة النقابية المصرية، دار الثقافة المصرية ١٩٦٨، ص ٢٠٦.

(٣) د. حافظ عفيفي باشا، على هامش السياسة المصرية، د.ت، د.ن ص ١٦٥.

(٤) علوبة باشا، مرجع سابق، ص ٢١.

وكانت الضرائب غير المباشرة وهي التي يقع عبؤها على الطبقات الفقيرة تمثل ٧٥% من الإيرادات العامة^(١).

وكانت مرتبات الموظفين ومعاشاتهم تستغرق ٤١% من إجمالي مصروفات الدولة^(٢)، وكانت البطالة منتشرة بشكل واسع بين العمال والمتقنين على السواء، وقد بحث أحد الدارسين حالة خريجي مدرسة التجارة المتوسطة بالإسكندرية عام ١٩٣٧ وعندهم ٩٨ فوجد أن: ^(٣).

توظفوا بالحكومة	٦
توظفوا بالشركات	٣
زاولوا عملاً حراً	٨
يتم تعليمه	١
عاطلون	٧٦
حالتهم مجهولة	٤

وفي ظل ظروف كهذه كان من الطبيعي أن ترتفع نسبة الوفيات في مصر عنها في أي بلد آخر فكانت في عام ١٩٣٨ - ٢٦,٤ في الألف، وفي الهند ٢٤,٣ في الألف، وفي فلسطين - ١٥, في الألف^(٤).

كل ذلك في وقت كان فيه الرأسماليون (ومعظمهم من الأجانب) يحققون أرباحاً خيالية، ويشير إحصاء رسمي إلى أن شركة مساهمة مكنتها أرباحها في عام ١٩٤٠ من دفع ١٥% ربما للمساهمين نقداً، وأعطت كل حامل

(١) عفيفي باشا، المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٢) نفس المرجع، ص ١٣٢.

(٣) عبد الحميد عفيفي مطر، التعليم والمتعلمون في مصر د.ت، ص ٢٥٠.

(٤) علوية باشا، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

خمسة أسهم ثلاثة اسهم مجاناً، فكانها أعطته ٧٥% ربحاً في سنة واحدة من رأس ماله^(١).

وثمة مثال آخر هو شركة مياه القاهرة، فقد شكلت لجنة وزارية في مارس ١٩٣٥ للنظر في شكاوي الجمهور من تصرفاتها، ورفضت الشركة أن تسمح للجنة بالاطلاع على حقيقة الوضع المالي لها، وبعد مجهودات طويلة توصلت الحكومة في عام ١٩٣٨ إلى اتفاق مع الشركة ينص على أن تحصل الحكومة على ٤٠% من الأرباح التي تزيد عن شريحة من للربح مقدارها ٤٠٠,٠٠٠ جنيه سنوياً، وعندما عرض الاتفاق على لجنة الشؤون الدستورية في مجلس الشيوخ لاحظت اللجنة أن مجموع رأسمال الشركة ٢٢٣,٠٠٠ جنيه بمعنى أن الشركة تريد أن تكسب أولاً ربحاً سنوياً قدره ١٢٨% من إجمالي رأس المال، ثم تسمح للحكومة في الحصول على ٤٠% فيما يزيد عن ذلك^(٢).

وقد كانت الحرب العالمية الثانية فرصة لتزايد النهب الاستعماري لثروات مصر، فقد استغلت السلطات الإنجليزية ربط الجنيه المصري بالجنيه الإنجليزي في كتلة الإسترليني، وعمدت إلى إصدار سندات علسي الخزانة البريطانية واستخدامها كغطاء مالي لما يصدر من أوراق نقد مصرية تتسلمها السلطات البريطانية لتشتري بها كل ما تريد من السوق المصري ولتسد بها أجور جنود الاحتلال وكل العاملين في معسكراتها.. وقد بلغت هذه الأرصدة رقماً خيالياً وصل إلى ٤٤٠ مليون جنيه إسترليني^(٣).

(١) نفس المرجع، ص ٤١.

(٢) نفس المرجع، ص ٨٧.

(٣) مصطفى مؤمن، صوت مصر، مطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٥١، ص ٤٩.

وقد أدى ذلك إلى زيادة مقدار الصادر من النقد الورقي.

السنة	الصادر من النقد الورقي بالعمليون جنيه ^(١)
١٩٣٩	٢٨, —
١٩٤٠	٣٩, —
١٩٤١	٥٣, —
١٩٤٢	٧٩, —
١٩٤٣	١٠١, —
١٩٤٤	١٢٢, —
١٩٤٥	١٤٨, —

ولما كانت هذه الأوراق النقدية تصدر تلبية لحاجات قوات الاحتلال ودون أن تصاحبها زيادة حقيقية في قيمة السلع الاقتصادية المنتجة، فقد ارتفعت الأسعار ارتفاعاً لم تر له مصر مثيلاً من قبل.

(١) البراوي وعليش، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

الأرقام القياسية للأسعار

السنة	الأرقام القياسية للأسعار ^(١)
١٩٣٩	١٠٠
١٩٤٠	١٢٤
١٩٤١	١٥٥
١٩٤٢	٢٠٠
١٩٤٣	٢٥٣
١٩٤٤	٢٩٩
١٩٤٥	٣١٧

كذلك فقد أدت صعوبة وصول الأسمدة الكيماوية إلى مصر في فترة الحرب واتباع دورة زراعية غير ملائمة رغبة في زيادة إنتاج القمح والحبوب قدر الإمكان لتغطية احتياجات قوات الحلفاء في المنطقة إلى تدهور إنتاجية الأرض الزراعية.

إنتاجية الفدان وفقاً للمحاصيل

(١) فوزي جرجس، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي، مطبعة الدار المصرية عام ١٩٥٨، ص ١٨٠ (نقلاً عن دراسة أعدتها الأمم المتحدة عن التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ - ١٩٥٤، ص ٢٧).

السنة	القمح	الشعير	الذرة الشامية ^(١)
١٩٣٨ - ١٩٤٠	٦,١٥	٧,٥٥	٧,٠٣
١٩٤٠ - ١٩٤١	٤,٩٩	٦,٨٦	٦, —
١٩٤٢ - ١٩٤٣	٤,٤٩	٦,٢٥	—

وهكذا فقد كانت معاناة المجتمع المصري تتضاعف ووصلت الأزمة الاقتصادية والتموينية إلى حد خانق، وأصبح مألوفاً أن يشاهد الإنسان طوابير المواطنين أما المخابز في انتظار رغيف الخبز.

كان طبيعياً أن يؤدي ذلك كله إلى تصاعد النضال الاقتصادي والسياسي للطبقة العاملة، وشهدت مصر موجات من الاضطرابات العمالية والتمردات الفلاحية كان بعضاً منها صورة مصغرة لما حدث خلال ثورة ١٩١٩.

فقد دعت البرجوازية والليبرالية من كبار ملاك الشعب المصري للنضال ضد ديكتاتورية إسماعيل صدقي وضد إلغاء دستور ١٩٢٣ وهبت جماهير العمال للنضال وأقام عمال عنابر السكك الحديدية المتاريس في حي بولاق وتضامنت معهم جماهير الحي الفقير في هبة هزت وجدان مصر كلها، وتحرك الفلاحون في بعض القرى يقاومون بالسلح سلطة الديكتاتور، وتاماً كما حدث عام ١٩١٩ شاهدنا حزب الوفد يتصل من هذه الأعمال ويدعو الشعب إلى السكنية وإلى اللجوء إلى الوسائل المشروعة.

وظوال الثلاثينات كان النضال العمالي محتدماً، واتخذ في هذا الصدد طريقين أساسيين: الاضطراب من أجل مطالب اقتصادية وسياسية، والعمل

(١) البراوي وعليش، المرجع السابق، ص ٢٧٥، ٥٠٠.

النقابي من أجل مشروعية تكوين النقابات ومن أجل استقلالية الحركة العمالية عن البرجوازية.

والحقيقة أن البرجوازية المصرية التي تلقت درساً قاسياً عندما تركت زمام الحركة العمالية في مطلع العشرينات في يد اليسار وحده قد بذلت كل جهدها وحيلها من أجل فرض وصايتها على الحركة العمالية، لكن كل أشكال هذه الوصاية كانت تذوب سريعاً أمام حرارة نضال الطبقة العاملة المصرية. وهكذا فشلت محاولات الوفد في تأسيس المجلس الأعلى للعمال... ومحاولات النبيل عباس حليم لتأسيس اتحاد للعمال، ومحاولات أخرى قامت بها السراي (تأسيس اتحاد عمالي برئاسة ادجار جلاد)، والأحرار الدستوريين (تأسيس اتحاد برئاسة داود بك راتب)^(١).

وانطلق العمال يخوضون إضراباتهم الاقتصادية بعيداً عن النفوذ الخارجي، وشهدت هذه الفترة إضرابات عديدة أهمها (إضراب عمال الجباسات أغسطس ١٩٣٢ - وعمال النقل بميناء الإسكندرية أكتوبر ١٩٣٢، عمال شركة أتوبيس ثورنيكروفت يونيو ١٩٣٣ - عمال طرق النحاس بالقاهرة يونيو ١٩٣٣ - عمال نقل الفحم بميناء الإسكندرية فبراير ١٩٣٥ - عمال نقل بذرة القطن بالميناء فبراير ١٩٣٥ - عمال مصانع الزيوت بالإسكندرية يونيو ١٩٣٦ - عمال شركة أقطان كفر الزيات بالإسكندرية يونيو ١٩٣٦ - عمال شركة الغزل الأهلية للنسيج بالإسكندرية يونيو ١٩٣٦

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع عبد المنعم الغزالي، المرجع السابق، د./ رؤوف عباس الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢، دار الكاتب العربي،

- عمال ترام الإسكندرية يوليو ١٩٣٦ - عمال مصنع تكرير السكر بالحوامدية يوليو ١٩٣٦).

وقد صاحب بعض هذه الإضرابات اعتصام العمال بالمصانع وسيطرتهم عليها مثل عمال شركة الغزل الأهلية، وشركة السكر، واستمرت بعض هذه الإضرابات لفترة طويلة من الزمن مثل إضراب عمال ترام الإسكندرية الذي استمر ٣٦ يوماً.. وقد أزعجت هذه السلسلة المستمرة من الإضرابات الحكام المصريين فقرروا تشكيل لجنة حكومية لبحث أسباب الإضرابات في يوليو ١٩٣٦^(١).

لكن موجة الإضرابات عادت عنيفة جداً في عام ١٩٣٨ بحيث شملت كل قطاع النسيج تقريباً، وتولت لجنة سرية من العمال قيادة إضراب عمال النسيج بالمحلة والذي امتد سريعاً إلى مناطق تجمع عمال النسيج الأخرى، وكانت المطالب مركزة على زيادة الأجور وعلى شرعية تشكيل النقابات.

وهكذا سارت الطبقة العاملة دوماً في خط النضال المستقل عن سيطرة القيادات البرجوازية، بل إن بعض القادة النقابيين الثوريين قد بذلوا جهوداً ذات دلالة في تحويل اتحاد العمال الذي أسسه النبيل عباس حليم إلى حزب للعمال والفلاحين ذا برنامج اشتراكي واضح^(٢).

وكان طبيعياً في مثل هذا المناخ أن تنشأ تيارات إصلاحية عديدة تحاول تصفية النضال الطبقي وتحويل مساره إلى اتجاه إصلاحى.

(١) الغزالي، المرجع السابق، ص ١٧٠ - ١٧٢.

(٢) د. رفعت السعيد/ عصام الدين حنفى ناصف، سلسلة طلائع الفكر الاشتراكي، دار الثقافة الجديدة، ص ٦٦.

وظهرت دعاوي إصلاحية عديدة تزعمها مريت غالي ثم محمد خطاب وآخرون غيرهم لكن الإصلاحيين المصريين كانوا محدودي الأفق فقد صمموا ومنذ البداية وبوضوح قام على رفض أي تعديل جاد في طبيعة النظام الاجتماعي.

وينفي مريت بك غالي نفيًا قاطعاً أن المصاعب التي تواجه مصر سببها سوء توزيع الثروة مؤكداً أن السبب هو قلة المرافق الوطنية^(١).

ويؤكد ذلك أيضاً وبالبحاح شديد علوية "باشا" عندما يقول "قام بعضهم ينادي في المجلات والكتب والمحاضرات بضرورة تحديد الملكية العقارية حتى توزع الأراضي على المصريين كافة بشئ من العدالة... واعتقادي أن هذه الفكرة ليست الطريقة المثلى في إخراجنا مما نحن فيه وفي تحسين حالنا ذلك أن بلادنا ديمقراطية ويحسن بنا أن نحافظ على حرية الفرد ومجال نشاطه"^(٢).

غير أن الطبقة العاملة استطاعت أن تنتزع مكاسب هامة في ظروف محددة.

فبعد أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ والتي صاحبها هبوط في شعبية الوفد شدد العمال من ضغطهم من أجل حقهم القانوني في تأسيس نقابات، وخضع الوفد للضغط، محاولاً استعادة جماهيريته وأصدر القانون ٨٥ لعام ١٩٤٢ الذي سمح لعمال الصناعة بتأسيس نقاباتهم، وإذا كان ذلك القانون علامة هامة في تاريخ النضال العمالي المصري فإن دلالاته تضح من تأمل تقرير "لجنة العمال والشئون الاجتماعية" بمجلس النواب (الذي كان الوفد يتمتع فيه بأغلبية

(١) مريت غالي، المرجع السابق، ص ٧٢.

(٢) علوية باشا، المرجع السابق، ص ٥١.

ساحقة) حول مشروع هذا القانون والذي جاء فيه "لقى فريق من أصحاب العمل من صناع وتجار - ممن نصبوا أنفسهم للكسب والثراء وجعلوه قبلتهم وغايتهم - من كثرة الأجراء وعظيم تراحمهم، فرصة للسيطرة عليهم والتحكم فيهم فقدروا أجورهم بما شاءوا وحددوا لهم ساعات عملهم... وكان طبيعياً بعد ذلك أن يشعر العمال بأن أصحاب العمل إنما يسخرونهم في خدمتهم ويستنزفون قوتهم لإقامة ثرواتهم والاستزادة من أرباحهم فتذاكرت قلوبهم وساعت علاقاتهم وساد جمعهم جو من الإضراب والقلق"^(١).

وثمة ملاحظة يتعين علينا أن نلفت النظر إليها وهي أن فشل التيارات الإصلاحية في أن تجد لنفسها مناخاً صالحاً في أرض كان نابعاً في الأساس من تفاقم الصراع الطبقي، ومن الضعف الاقتصادي والفكري والسياسي للبرجوازية الصغيرة، وإلى وجود تمايز واضح في المجتمع يشكل حاجزاً واضحاً بين الكادحين وبين الاستغلاليين... وفوق ذلك كله كان هناك ضيق أفق الطبقات الحاكمة التي رفضت أية دعوة إصلاحية واعتبرتها اتجاهاً "شيوعياً بلشفيًا".

وثمة مثال واضح ففي سنة ١٩٤٠ قدمت الحكومة إلى مجلس النواب قانوناً ينص على عدم السماح بالحجز على الضروريات اللازمة للفلاح الصغير ولمعيشته، فثار النواب وصاح أحدهم "إن هذا القانون يعلم الناس الباطل والتضليل"، وصاح آخر "أنا أعارض هذه القوانين التي تقدمها لنا الحكومة لأنها قائمة على مبادئ بلشفية"^(٢).

(١) الغزالي، المرجع السابق، ص ٢٠٢.

(٢) مجلة التطور، عدد مايو، ١٩٤٠.

بل إن واحداً من كبار الملاك هو قليني فهمي باشا أصدر كتاباً يعارض فيه تحسين حالة الفلاح أو الدعوة لتطوير القرية "فهذه مظاهر لا تفيد الفلاح بل تفسده لأنها تؤخره عن عمله وتدعوه إلى النفور من طبيعته الخشنة التي ألفها وتعود عليها آباؤه وأجداده"^(١).

وهكذا أدى ضيق أفق كبار الملاك ومطاردتهم لأية دعوة إصلاحية إلى تمايز مفيد كان اليسار المصري يسعى جاهداً لتحقيقه، وكان هذا التمايز أحد أسباب الإسراع في نشأة التنظيمات الماركسية الجديدة..

وفي مجال الثقافة والفن نلاحظ أيضاً تطوراً هاماً، فقد كانت ثقافة وفكر وفن كبار الملاك تعاني من التدهور والاضمحلال، بينما عجز متقو البرجوازية المصرية عن ملأ الفراغ سريعاً، وكان ذلك طبيعياً تماماً، وكان مصدره الضعف الاقتصادي لهذه الطبقة من ناحية، ومن ناحية أخرى أن البرجوازية المصرية لم تنشأ في صراع مع كبار الملاك العقاريين، وإنما نشأت كامتداد لهم في كثير من المجالات، وقد أدت ظروف اقتصادية واجتماعية عديدة إلى أن نجد أن معظم الأسماء التي لمعت في سماء الصناعة المصرية مثل عبود والشمس، وأحمد عبد المقصود وغيرهم كانت لأشخاص يمتلكون في نفس الوقت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية لكن المالك الكبير الذي يستطيع أن يحول مدخراته تجاه الصناعة بحثاً عن ربحية أعلى لا يستطيع بسهولة أن يغير من أفكاره واتجاهاته العقلية، وهكذا نشأ في مصر طراز غريب من الرأسماليين الذين يفكرون بعقلية كبار الملاك العقاريين، وكان طبيعياً أن ينعكس ذلك على متقفي ومفكري هذه الطبقة...

(١) قليني باشا، المرجع السابق، ص ٤.

وكان طبيعياً أن تكون محاولات التجديد في مجال الفن والأدب والثقافة بشكل عام مصحوباً بتمرد على كبار الملاك والرأسماليين على السواء...

وكانت جماعة "الفن والحرية" أحد المظاهر الأساسية لهذا التمرد وتبنت هذه الجماعة الاتجاه السيرياي في الفن التشكيلي معلنة "أن مدرسة السيرياي اليزم هي في صميمها دعوة لثورة اجتماعية أخلاقية قبل أن تكون مذهباً فنياً"^(١).

وقد عبر أحد مؤسسي "الفن والحرية" عن طبيعة إحساسه بالأوضاع في مصر فقال "لقد فقدنا مقاييسنا البسيطة لقيم الأشياء في الوقت الذي لم نصل فيه إلى خلق مقاييس جديدة تحل محل القديمة"^(٢).

وهو يدعو الرسام إلى التعبير عن مشكلات مجتمعه، ذلك أنه "ما لم يخرج الرسام من ركنه المنعزل وينزل من برجه العاجي ليوافق هذا العالم ويختبر مشكلاته ويعاني من لزماته النفسية فإنه لن يستطيع أن ينتج فناً معنوياً قوياً"^(٣).

وعندما أقامت جماعة "الفن والحرية" معرضها التشكيلي الثاني أعلنت في نشرة المعرض أن هدفها هو "إثارة التعجب في أذهان الجماهير" لأن التعجب كثيراً ما يكون مقدمة لإثارة الوعي النفسي وللبعض الانقلابات الفردية والاجتماعية"^(٤).

(١) رمسيس يونان، غاية الرسام المصري، مطبوعات جماعة الدعاية الفنية، ١٩٣٨، ص ٥٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٩.

(٣) نفس المرجع، ص ٥٠.

(٤) مجلة الفنون، المجلد الأول، العدد الثاني، ربيع ١٩٧١، مقال: محمد شفيق - رمسيس يونان، وجيل التمرد، ص ٨٠.

وإذا كان هدف الفنان التشكيلي هو "إثارة التعجب كمقدمة لبعض الانقلابات الفردية والاجتماعية"، فقد حدد كتاب هذا التيار هدفهم بالحديث عن "الظلم الذي يلهب فينا العدل". وهكذا يكتب عصام السدين ناصف روايته "عاصفة فوق مصر" ليفضح فيها ظلم كبار الملاك، حيث يصيح أحد أبطالها بإنذارهم بثورة اشتراكية وشيكة، فقد حاول كتاب آخرون أن يبرزوا بشاعة المجتمع الرأسمالي الذي يقيم مدناً جميلة ومساكن أنيقة للأغنياء، بينما الفقراء "أجسام بغیضة لا حياة فيها، كانت المدينة تتعذب بوجودهم، كانت المدينة تتعذب برؤيتهم، كانوا أشبه ما يكونون بوخزات الضمير"^(١).

وهكذا ومرة أخرى نجد المجتمع المصري وهو يتمرد بوضوح ضد الأوضاع القائمة.

عن الأوضاع السياسية

كان الصراع بين الوفد (حزب الأغلبية البرلمانية) وخصومه يتركز في هذه الفترة حول دستور ١٩٢٣، فالدستور يعني انتخابات برلمانية، والانتخابات تعني حتماً عودة الوفد إلى الحكم. لكن الإنجليز لم يرغبوا في عودة الوفد للحكم. فكانوا ينظمون حملات لنقد دستور ١٩٢٣ بل ويعلنون أن الوفد فقد جماهيرته، ورداً على هذه الهجمات قرر الوفد وربما للمرة الأولى منذ نشأته اللجوء إلى جماهيره الحزبية وحشدها وتعبئتها استعداداً للمعركة وإظهاراً لقوته وجماهيريته. ونظم الوفد "المؤتمر الوطني الوفدي الكبير" الذي عقد في ٩-١٠ يناير ١٩٣٥ وحضره من ٢٠ ألف إلى ٣٠ ألف مندوب يمثلون لجان الوفد الفرعية وألقى قادة الوفد - ولأول مرة أيضاً - أبحاثاً

(١) البررقصيري، قصة قتل أكلامه زوجته، مجلة التطور، أبريل ١٩٤٠.

عميقة تناولت مختلف الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية^(١).

وقد أكسب هذا المؤتمر حزب الوفد سمعة عالية وجماهيرية كبيرة، الأمر الذي دفع جريدة "النيوستيتسمان" الإنجليزية إلى القول "إن الوفد يبرز بعد احتجائه الأخير منظماً تمام التنظيم، ولا يلقى منازعاً مهماً في الميدان، فهو يمثل في مصر الدور الذي يمثله حزب المؤتمر في الهند"^(٢).

وأخيراً تفجر الموقف بعد تصريح "هور" الوزير البريطاني الذي قال "لا صحة على الإطلاق لزعم الزاعمين أننا نعارض في عودة النظام الدستوري إلى مصر بشكل يوافق احتياجاتها... أجل، إننا عندما استشارونا أشرنا بعدم، إعادة دستوري ١٩٢٣، ١٩٣٠ ما دام الأول قد ظهر أنه غير صالح، وأن الثاني لا ينطبق مطلقاً مع رغبات الأمة"^(٣).

وقد علقت الأهرام على هذا التصريح بأنه "يعد من شر ما ابتليت به البلاد في جهادها"، وانفجرت المظاهرات في الشوارع ودعا طلاب الجامعة في مظاهراتهم الدامية التي قتل فيها عديد من الطلاب والعمال إلى أن تضرب كل الأحزاب عن تولي الحكم حتى يعود دستور ١٩٢٣^(٤).

(١) د. عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ - ١٩٣٦،

مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ثانية، ١٩٨٣، ص ٧٧٣.

(٢) الأهرام، ١٩٣٥/١/١٢.

(٣) الأهرام، ١٩٣٥/١١/١١.

(٤) الأهرام، ١٩٣٥/١١/١٤.

وكانت أحزاب الأقلية (البرلمانية) ترى أن المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ "مؤامرة وفدية" وأعلنوا أن الخطير في تصريحات "هور" هو التدخل في شئون مصر ولهذا فلا بد من معاهدة مع الإنجليز تنظم العلاقات بين البلدين.

وفي ١٣ نوفمبر (عيد الجهاد الوطني) أعلن النحاس باشا في خطاب له أمام جماهير حاشدة أن الوفد يدعو الأمة كلها إلى عدم التعاون مع الإنجليز ويدعو الوزارات إلى الاستقالة وأن كل وزارة تقبل أن تتعاون مع الإنجليز مع استمرار اعتداءاتهم على الدستور والاستقلال هي وزارة خارجة على البلاد وسوف يقاومها الوفد بكل ما يستطيع^(١).

وأضرب المحامون واحتجبت الصحف يوماً عن الصدور احتجاجاً على التدخل البريطاني. وحتى مستشارو محكمة استئناف مصر والقضاة المصريين في المحاكم المختلطة أصدروا هم أيضاً بيانات احتجاج على بريطانيًا، وهكذا شهدت مصر ملامح عام ١٩١٩ من جديد.

وكانت الجامعة في هذه الأثناء تشهد تجمعات جديدة غير وفدية ولكنها ليست متعاونة مع الإنجليز. فإن فترة تخاذل حزب الوفد في مطلع الثلاثينات وخمود كفاحيته قد مكنت قوى سياسية جديدة من البروز "مصر الفتاة"، "الحزب الوطني" (بعد أن تعزز بنموذج جديد من الشباب)، الأخوان المسلمين (ولم يكن لهم بعد نفوذ كبير في الجامعة).

واستطاع طلاب الجامعة غير الوفديين - والوطنيين في نفس الوقت - أن يصوغوا شعار "الجبهة القومية"، وكتبوا وثيقة بدمائهم يطالبون فيها زعماء الأحزاب بالاتحاد دفاعاً عن الاستقلال.

(١) نفس المصدر.

ولقد كان الشعار مغرباً وتلقفه - بل وربما دبره - زعماء أحزاب الأقلية الذين سرعان ما تشبثوا به سعيًا وراء حكومة إئتلافية بدلاً أو خوفاً من انتخابات تأتي حتماً بحكومة وفدية.

وأصدر محمد محمود باشا (حزب الأحرار الدستوريين) بياناً في ١٥ نوفمبر ١٩٣٥ أعلن فيه أن "ولجب السياسيين وأولى الرأي أن يستجيبوا لصوت الشعب وأن يتخذوا الوحدة ويتخذوا الاستقلال رمزاً لهذا العهد الجديد. وليذكر المصريون أن مصر وحقوقها فوق الأشخاص والأحزاب"^(١).

كذلك أعلن حمد الباسل باشا باسم حزب السعديين أن الهدف هو توحيد الأمة للحصول على الاستقلال والعمل على تحقيقه "وليس في ذلك إهمال لشأن الدستور ولا نسيان له، لأن تحقيق الاستقلال يستدعي قيام الدستور"^(٢).

وحتى إسماعيل صدقي باشا سفاح عام ١٩٣٠ وجد الجرأة كي يعتبر نفسه هو أيضاً زعيماً وطنياً فأصدر نداءً إلى النحاس ومحمد محمود للاتحاد معاً من أجل الاستقلال.

وحتى الملك دعاً ممثلي الأحزاب ليقول لهم "إنني كملك لا أعرف أحزاباً ولا أعرف جماعات، لا أعرف إلا مصريين ولا أعرف إلا مصر، وكل المصريين متساوون في نظري"^(٣)، ومضى الملك قائلاً "نعم هناك انتخابات، نعم هناك برلمان سينعقد ولكن الأمر أصبح وقد لا يستطيع معه

(١) عبد الحميد المشهدي، صحيفة سوابق ١٩٣٦، د.ن ص ٤٦.

(٢) نفس المصدر، ص ٤٦.

(٣) نفس المصدر، ص ٤٧.

التأخير... فإذا ما تم الأمر وانتهينا من القضية العامة، كان في الاستطاعة أن تأخذ الأنظمة الدستورية طريقها التقليدي المعتاد^(١). وهكذا وضعوا الوفد في مأزق.. هو يريد الدستور والانتخابات فوراً وهم يطالبون بجهة قومية! ومفاوضات مع الإنجليز من أجل الاستقلال. وحاولوا خلق تناقض مصطنع الاستقلال أم الدستور. لكن النحاس باشا لم يتراجع، وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ ألقى خطاباً قال فيه "لا يصح أن نخدع بأقوال معسولة، بنداء إلى وحدة... على أي شيء هذه الوحدة! لا لسنا نخدع بذلك.. ما هي الوحدة! الوحدة تمسك قلبي وعزم صحيح على دستور ١٩٢٣، يقولون الاستقلال أولاً فهل ننكص بينما يترك الحكم لبعض المصريين اسما الذين لا يستندون إلى الأمة في شيء! كلا لا نقبل هذا مطلقاً وأحب أن نعض على الدستور بالنواجذ، هذا طريق الأمة وطريق الوفد المرسوم... وبدون ذلك لا نفهم وحدة ولا جبهة"^(٢).

ولقد كان الوفد من القوة بحيث استطاع أن يجبر الجميع على عودة دستور ١٩٢٣، وفي ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ صدر المرسوم الملكي بعودة الدستور... واستمر الوفد على رفضه لفكرة الوزارة الائتلافية وضغط حتى نجح في التوصل إلى وزارة "محايدة" شكلها على ماهر لتجري الانتخابات على أن تشكل وفد للمفاوضات يضم أغلبية من الوفد وممثلين للأحزاب الأخرى.

(١) محمد زكي عمر، ربع قرن في مفاوضات، مطبوعات دار الشروق، ١٩٤٦، ص ١٥٨.

(٢) عبد الحميد المشهدي، مرجع سابق، ص ٤٨.

وفي مايو ١٩٣٦ أجريت الانتخابات وحصل الوفد على ١٧٩ مقعداً في مجلس النواب مقابل ٥٣ لجميع الأحزاب الأخرى... وشكل النحاس وزارته الثالثة في ١٠ مايو ١٩٣٦.

وأمام البرلمان الوفدي ألقى النحاس خطاباً للعرش تميز بتطور جديد في تبني الوفد لشعارات إيجابية مثل:-

- إلغاء ضريبة الخفر في الريف.
- معالجة مشكلة الديون العقارية.
- إنشاء بنك للتسليف الصناعي.
- المحافظة على التعريفات الجمركية.
- إلغاء القوانين الاستثنائية.
- إصلاح القرية المصرية.
- إنشاء قرى نموذجية.
- توفير المياه الصالحة للشرب.
- استقلال القضاء وتعزيز حقوقه.

وكانت المفاوضات من أجل التوصل إلى معاهدة ١٩٣٦ قد بدأت... ولقد كان الإنجليز حريصين على عقد معاهدة مع مصر تكفل لهم حقوقاً "قانونية"! تمكنهم من استخدام أراضي وموارد مصر في حرب كان العالم أجمع يتوقع نشوبها كما يرى البعض أن الزعماء المصريين كانوا حريصين هم أيضاً على توقيع معاهدة مع الإنجليز ليس فقط من أجل الحصول على مكاسب جديدة (مثل إلغاء الامتيازات الأجنبية، والتأكيد على الاستقلال السياسي... الخ) وإنما أيضاً لأنهم شعروا بالانزعاج من النفوذ الإيطالي القريب في ليبيا،

ثم الغزو الإيطالي للحبشة (حيث موارد النيل) وحيث الحدود ملاصقة للسودان، الأمر الذي دفعهم لطلب نوع من الضمان البريطاني^(١).

وبرغم ذلك فقد تعرضت معاهدة ١٩٣٦ لهجوم شديد من بعض المصريين، الأمر الذي دفع أعضاء الوفد إلى المبالغة الشديدة في تمجيدها.. وكتب د. محمد عبد الله العربي - أستاذ القانون العام بكلية الحقوق دراسة بعنوان "المعاهدة من الوجهة القانونية - معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ تحقق لمصر استقلالها التام وسيادتها الكاملة"^(٢)، وقام بعد ذلك بطبعها في كتاب أهده "إلى بطل الاستقلال الرئيس الجليل والزعيم الموهوب صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا".

بل إن أحد كتاب الوفد قد بالغ إلى حد إهداء كتاب له عن المعاهدة "إلى محرر مصر... ومن غير "مصطفى النحاس" حرر مصر، منذ غزاها الفرس".

إن أربعة وعشرين قرناً لتخر خاشعة بين يدي القائد الموفق وعلم الجهاد الخفاق ورسول السلام والوفاق وبطل سيثل وعميد الوفد، ورمز الوحدة الوطنية وصاحب الرياسات الجليلة، ومنفذ الدستور وبطل الجلاء... الخ^(٣).

وكان طبيعياً بعد كل هذا التمجيد أن يتساءل الكاتب الوفدي "كيف نشكو من وجود طائرات الحليفة تزود الأذى عن البلاد ما دامت لم تكتمل لدولتنا

(١) يوزباشي، صلاح نصر - يوزباشي، كمال الدين الحناوي، الشرق الأوسط في مهب الريح (دراسات استراتيجية)، مكتبة النهضة، الطبعة الأولى، ١٩٤٩، ص ٦٤.

(٢) الجهاد، أعداد شهر سبتمبر ١٩٣٦.

(٣) عبد الحليم إلياس نصير، عهد الاستقلال، مطبعة عبد الحليم حسني عام ١٩٣٦،

الناشئة الأسباب الكافية لصد غارات الدول الغازية المجهزة بالآلاف الطائرات، كيف نشكو من "ضيافة" عشرة آلاف جندي...^(١).

وكان طبيعياً أيضاً بعد كل هذا التمجيد أن يستشعر الملك الشاب الحرج من نفوذ النحاس، وكان النحاس الذي اكتسب نفوذاً شعبياً لا مثيل له في هذه الفترة قد تذكر التراث "الليبرالي" في الموقف من الحكم "الأوتوقراطي" وبدأ يعتمد أن يعامل الملك بصورة مهنية. وثمة قصص عديدة تروى حول هذه المعاملة "الليبرالية" للملك والتي اتسمت بموقف معاد لنفوذ السراي ومحاوله لإعطاء كل السلطة للوزارة الممثلة لأغلبية البرلمان. وخلال زيارة الملك للصعيد أصدر وكيل وزارة الداخلية البرلماني تعليمات إلى مديري الأقاليم التي سيزورها الملك بالأا يقيموا زينات لأن ميزانية المجالس البلدية لا تحتل نفقات جديدة. وقام الملك بجولته وحيداً هو ورجال حاشيته دون أن يرافقه أي وزير. وتحت ضغط الوفد قبل الملك التنازل عن ثلث المخصصات المالية للقصر، بل إن الحكومة قد اعترضت على تعيين مهندس ميكانيكي في القصر الملكي كتأكيد لسلطانها على موظفي السراي^(٢).

ولقد وصل الأمر بالعلاقة بين الشاب فاروق والنحاس إلى حد أن دافيد كبلي مستشار دار المندوب السامي البريطاني كتب في مذكراته يقول "... لقد أسر لي صديقي حسنين باشا يوماً بأن الملك فاروق كان يبكي من الإهانة حينما كان يلمس في الصحف اهتماماً بالنحاس أكثر من الاهتمام بشخص الملك"^(٣).

(١) عبد الحليم إلياس نصير، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٢) عبد الحميد المشهدي، المرجع السابق، ص ١٦.

(٣) محمد عودة، المرجع السابق، ص ١٥٤.

وكان طبيعياً أن تتجح الدسائس التي حاكها على ماهر والعناصر الموالية للمحور لإسقاط حكومة النحاس، وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ أقال الملك فاروق حكومة النحاس باشا بصورة مهينة إذ أرسل له خطاب أقاله يقول فيه "نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمائتها، وتعدر إيجاد سبيل لإصلاح الأمور على يد الوزارة التي ترأسونها لم يكن بد من إقالتها".

والحقيقة أن هذه الإقالة - غير المهذبة - من جانب فاروق لم تكن مجرد تعبير عن انتهاك سريع لمبادئ دستور ١٩٢٣ ونفاذ صبر من حكم الوفد صاحب الأغلبية البرلمانية لكنها - وهذا هو الخطير في الأمر - كانت أيضاً تعبيراً عن امتداد نفوذ المحور إلى السراي، وبداية لفترة لعبت فيها بعض العناصر القريبة من المحور دوراً هاماً في السياسة المصرية.

فعلى ماهر المدير الأصلي لهذه المؤامرة تقول المخابرات الإنجليزية عنه أنها اكتشفت في الوثائق الألمانية "أنه كان يحصل على مبالغ مالية عن طريق بنك درسدنر " DRESDNER " (١)

ولم يكن على ماهر وحده فقد كان هناك أيضاً أحمد كامل باشا، الذي يقول عنه اللورد كرومر في تقريره إلى وزارة الخارجية البريطانية "عينه علي ماهر مديراً عاماً لبندية الإسكندرية في أغسطس ١٩٣٩ واتهم بميله إلى المحور" (٢).

(١) KIRK, G, The middle east in the war ١٩٣٩-١٩٤٥, London ١٩٥٣, PP.٣٤.

(٢) رأي السفير البريطاني منذ ٣٠ سنة في ١٠٠ سياسياً مصرياً. الأهرام ١٣/٢/١٩٧٠.

ويقول كرومر أيضاً في تقريره السابق أن عبد الرحمن عزام باشا كان معروفاً عنه اتصاله الوثيق بعلي ماهر باشا، بل اتهم بإجراء اتصالات مشبوهة بقوات المحور^(١).

ويقول كرومر أيضاً أن محمود عزمي أصدر في مارس ١٩٣٦ صحيفة أسبوعية قيل أنه تلقى العون في إصدارها من الإيطاليين، ومحمود أبو الفتح قيل في وقت من الأوقات يأخذ أموالاً من الإيطاليين^(٢). والنبييل عباس حلیم، الذي يقول كرومر أنه زار ألمانيا في صيف ١٩٣٨ وحضر مؤتمر الحزب النازي في نورمبرج^(٣).

والحقيقة أن النفوذ الفاشستي كان قد وجد لنفسه سبيلاً إلى مصر منذ أمد طويل... فالجالية الإيطالية والمدارس الإيطالية كانت تلعب دوراً هاماً في المجتمع المصري، وقد استفاد الفاشست من هذه الحقيقة واستغلوا استغلالاً كبيراً. وقد كانت الطبقات الأرستقراطية المصرية تفضل أن ترسل أبنائها إلى مدارس أجنبية، ويمكن ملاحظة خطر هذه المدارس من الإحصائيات التي وضعت والتي وضحت الكم الكبير للمدارس الإنجليزية والألمانية والإيطالية في مصر عام ١٩٢٣ - ١٩٣٤^(٤).

(١) الأهرام، ١٩٧٠/٢/٦ (جزء من التقرير المشار إليه في المرجع السابق وقد نشره الأهرام في حلقات أسبوعية).

(٢) الأهرام، العدد السابق.

(٣) الأهرام، تقرير كرومر، العدد السابق، ١٩٧٠/٢/١٣.

(٤) تقرير من السير مايلز لايمسون إلى مستر إيدن (من وثائق وزارة الخارجية البريطانية،

مودعة الآن بالمتحف البريطاني)، ملف رقم ٣٧١، ٢٠٩٠٩ سري، ١٥٢١٧،

أرشيف رقم ٨، مصر، التقرير السنوي عن عام ١٩٣٦ (ل. ٣٥٢٢ / ٣٥٣٢ / ١٦).

ويبدو وأن الفاشست قد نجحوا في أن يجعلوا من القاهرة واحدة من المراكز المهمة لجواسيسهم، وثمة دراسة حول هذا الموضوع تقول "إن القاهرة هي أحد المراكز الرئيسية للتجسس لحساب الفاشست الإيطاليين والألمان. وفي اجتماع عقده العملاء الفاشست في القاهرة وضعت خطة عامة لنشر الدعاية الفاشستية في الشرق الأدنى، وقد رصدت وزارة الدعاية الألمانية مبلغ ٣٠٠٠ جنيه استرليني شهرياً للدعاية الفاشستية في القاهرة. إن الدعاية الفاشست يرددون للجماهير المسلمة دعايات تقول إن الكثيرين من الألمان والإيطاليين قد اعتنقوا رسالة محمد وهم يوزعون كتاب "كفاحي" باعتباره قرآناً جديداً".

وتمضي الدراسة فتقول "إن في مصر وحدها ما يزيد على ٣٠٠ جاسوس ألماني"^(١).

ولقد حاك القصر الملكي بتدبير من على ماهر المناورة بذكاء تقريباً من المحور. ويبدو الطابع الانتهازي لهذه المحاولات من أن التقارب مع المحور كان يتم كلما تدهور الموقف العسكري لقوات الحلفاء، فإذا ما تغير الموقف العسكري لصالح الإنجليز تراجعت الاتصالات تماماً وعاد فاروق للارتقاء تحت أقدام الإنجليز^(٢).

لكن الدلائل جميعاً تشير إلى أن هذه الاتصالات قد تمت فعلاً.. فقد كتب الكونت شيانو وزير خارجية الدوتش في مذكراته يقول أنه تلقى نبأ من

(١) The communist, international, vol: XVII- No: B- ١٩٣٩ By D.D.AVOS. – P. ٤٧٦.

(٢) مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر ١٩٧١، مقال د: عبد العظيم رمضان، الاتصالات المصرية بدول المحور ١٩٣٩ - ١٩٤٥.

"أتوليكو" السفير الإيطالي في برلين عن مقابلة جرت بينه وبين مراد سيد أحمد باشا وزير مصر المفوض في برلين استفسر فيها الوزير المصري باسم مليكه "الذي يعلن نفسه معادياً للإنجليز" عما إذا كان المحور سيكون على استعداد لمساندته إذا أعلنت مصر حيادها وترتب على ذلك تدخل مباشر أو غير مباشر من جانب بريطانيا^(١)

وكان هناك طريق آخر للاتصال، وهو السفير المصري في طهران يوسف باشا نو الفقار (والد الملكة فريدة) الذي قابل السفير الألماني هناك حيث شرح له وجهات نظر فاروق، ورجاه أن يبلغها إلى هتلر، وقد جاء فيها أن فاروق وشعبه لا يرغبون في حرب مع ألمانيا، وأن جيشه ضعيف لا يستطيع القيام في وجه الإنجليز.. ثم ختم رسالته بقوله بأن "فاروق وشعبه يأملون في رؤية القوات الألمانية منتصرة ومحرة لهم من الاحتلال البريطاني المهين"^(٢).

وكانت هناك أيضاً تجمعات من الضباط المصريين الموالين للمحور وكان الأب الروحي لهذه التجمعات عزيز المصري باشا، وكان قد عين مفتشاً عاماً للجيش المصري وفي عام ١٩٣٩ عينه على ماهر رئيساً لأركان حرب الجيش، ثم أحيل على المعاش في عهد حكومة حسين صبري بناء على طلب الإنجليز. وكان عزيز المصري على علاقة بجماعة "مصر الفتاة" ويروي أحد زعماء هذه الجماعة وهو محمد صبيح أن عزيز المصري قد اتصل بهم وطلب "أن نجتهد في البقاء خارج المعتقلات والسجون وأن نحافظ على

(١) CIANO – Count Gal Eazoo, Ciano's Diary (١٩٣٩- ١٩٤٣)
Cambridge London, pp٣٢.

(٢) د. محمد أنيس، دراسة خاصة عن ٤ فبراير، الأهرام ١٩٦٧/٢/٩.

مخازن أسلحتنا..” وقال “إن محاولات ستبذل لكي يسافر إلى الخارج وإذا نجحت فسيصل بنا عن طريق الراديو”^(١).

ونلاحظ أيضاً أن أحد الذين رافقوا عزيز المصري في محاولة الهرب المشهورة بهدف الاتصال بالمحور كان الضابط عبد المنعم عبد الرؤوف وهو أحد مؤسسي جماعة الأخوان المسلمين في الجيش.

لقد تحالفت كل هذه القوى لتنتهز فرصة التقدم السريع للقوات الألمانية في اتجاه الإسكندرية لتحاول أن تحدث التحول الذي خطط له المحور طويلاً.. وهو حركة معززة من السراي في اتجاه المحور..

وفي يوم ١ فبراير ١٩٤٢ طافت في القاهرة مظاهرات مكونة أساساً من طلاب الأزهر الذين تحركوا بإيعاز من الشيخ المراغي أحد أقطاب القصر الملكي ونو الميول المحورية وحليف علي ماهر وكانت المظاهرات تهتف “إلى الإمام ياروميل - علي ماهر رجل الساعة”.

وكل الدلائل تشير إلى أصابع علي ماهر في هذه المظاهرات ويؤكد الدكتور الطيب ناصر (وهو شخص موال للمحور أقام في إيطاليا ثم ألمانيا وأسس جمعية مصر الوطنية، وهي جمعية صورية تأسست بالخارج لخدمة المحور) أنه “عندما قابل الكونت ماتزوليني في روما - وهو آخر وزير إيطالي مفوض في مصر - أخبره أنه “اتفق شخصياً مع علي ماهر باشا على أن تتور مصر على الإنجليز في الوقت المناسب لتمهيد السبيل لجيوش المحور”^(٢).

(١) محمد صبيح، من العلمين إلى سجن الأجانب، ١٩٤٣، د.ن صص ٢٨.

(٢) روز اليوسف، ١٩٥١/١/٢٣، مذكرات الدكتور الطيب ناصر.

ورداً على ذلك تحركت دبابات الإنجليز لتحاصر القصر الملكي وتجبر الملك - هذه المرة - على استدعاء النحاس باشا لتأليف الوزارة.

والحقيقة أن كلاماً كثيراً قد قيل حول هذه المسألة واستخدمها خصوم الوفد بكثرة مستغلين المشاعر المصرية المعادية للاحتلال الإنجليزي لكننا عندما نحلل الأحداث في ضوء مؤامرة أنصار المحور وإنغماس السراي فيها وخطر اقتراب القوات الألمانية من الإسكندرية نستطيع أن نفهم كيف اضطر الإنجليز إلى العمل مكرهين على الوصول بالنحاس باشا - عدو الأمس - على مقعد الوزارة من جديد.

والذي نود أن نشير إليه في هذا الصدد أن تجمعات اليسار والعناصر الماركسية المصرية قد حملت طوال فترة الثلاثينات عبء مقاومة النشاط الفاشي وكشفه.

وفي مطلع الثلاثينات تأسست في القاهرة والإسكندرية جماعة باسم "جماعة مناهضة العداة للسامية" تركز نشاطها أساساً وسط التجمعات الأجنبية ومن هذه الجماعة انفصلت مجموعات يسارية وماركسية بدأت بمجرد العداة للفاشية ثم تطورات إلى الاقتراب من الماركسية.

وتقدم الماركسيون المصريون أيضاً لأداء هذا الواجب وكان من أبرزهم عصام الدين حفني ناصف، الذي أصدر عدة كتب ونشر عشرات المقالات لإدانة الفاشية وكشفها وعندما كانت الفاشية تطارد الفنانين المناهضين لا بحجة مقاومة "الفن المنحط" أصدر ٣٧ من أشهر الكتاب والفنانين والشعراء المصريين بإيعاز من العناصر الماركسية نداءً موقعاً منهم في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٨ بعنوان "بحيا الفن المنحط" يهاجمون فيه الفاشية هجوماً عنيفاً...

كذلك كان "اتحاد أنصار السلام المصريين" الذي تكون في عام ١٩٣٦ من عناصر ماركسية أحد القوى النشيطة في العمل ضد التيار الفاشي، بل أنه قد حاول تنظيم حملة للتطوع في صفوف الجمهوريين الأسبان...

وكان "النادي الديمقراطي" واحداً من أهم التجمعات الماركسية لتنظيم للنضال الجماهيري ضد الفاشية، وقد تميز على غيره من المحاولات الأخرى بجماهيريته وقدرته على استيعاب عناصر مصرية لعبت فيما بعد دوراً أساسياً في نشأة الحركة الماركسية الحديثة في مصر.

والحقيقة أن فترة الثلاثينات بكل ما حملته من تعقيدات كانت فترة اختبار فكري جديد للمجتمع المصري بأكمله.

فإذا كانت الأزمة الاقتصادية الساحقة قد هزت كل أركان النظام الرأسمالي العالمي فإنها قد تركت نفس الأثر في مصر ولكن الفكر الرأسمالي في مصر كان لا يزال حديث الولادة فجاءت الأزمة الاقتصادية لتهدد اعتقاد الكثيرين في صحته، وبحثاً عن بديل اتجه الكثيرون من مفكري كبار الملاك والبرجوازية إلى النزعة الإسلامية، ولعل هذا يفسر لنا لماذا اندفع أهم هؤلاء المفكرين مثل حسين هيكل - العقاد - طه حسين... الخ في تيار الدراسات الإسلامية. فقد أفلست الرأسمالية بينما الاشتراكية من وجهة نظرهم مرفوضة، والسبيل هو البحث عن طريق ثالث.

وفي هذه الأثناء نشأت تجمعات إسلامية كثيرة مثل الأخوان المسلمين، وشباب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، بل إن التجمعات الجديدة للبرجوازية الصغيرة مثل مصر الفتاة اتخذت هي الأخرى في هذه الفترة مسحة إسلامية، فغير أحمد حسين خلال هذه الفترة اسم حزبه إلى "الحزب الوطني الإسلامي" مطالباً بأن تكون "الشريعة الإسلامية الأساس الأول والأخير لكل قوانيننا"^(١).

(١) عبد العزيز الدسوقي، أحمد حسين، مطبعة دار الفكر الحديثة، عام ١٩٥٢، ص ١٢٦.

لكن التيار الإسلامي يعجز عن أن يكون التيار الأمثل لتحقيق الأمان القومي والمطالب الاجتماعية الملحة.

وتبرز في هذه الفترة تيارات شبه فاشية بعضها سافر مثل "مصر الفتاة" التي كتب قائدها أحمد حسين يقول "يا شعب مصر.. يا أمجد شعب فسي الوجود وأعظمه، لقد حانت ساعة اليقظة.. ليكن صوتاً مدوياً، ولتكن صرختاً من الأعماق، وليكن إيماناً جباراً يدك الجبال وليكن شعارناً مصر فوق الجميع"^(١).

لكننا نلاحظ أن هؤلاء الذين صرخوا من الأعماق "مصر فوق الجميع" سرعان ما وجدوا أنفسهم في تناقض حاد مع الدعاوي الشوفينية للنازيين والتي تضع الشعب المصري والسلالة السامية عموماً في مرتبة منخفضة.

كذلك يتعين أن نضع في اعتبارنا أن كثيراً من الذين اتجهوا نحو الفاشية كانوا مدفوعين بتصور فج للتعاون مع الفاشية لتحرير مصر من الإنجليز وإذا كان هذا التعاون مع الألمان ضد الإنجليز قد أصبح شعاراً لبعض جماعات البرجوازية المصرية، فإن الجماعات البرجوازية الأخرى كان شعارها الارتقاء في أحضان الإنجليز ضد الفاشية، أحياناً تحت شعارات وطنية تقول بكسب ود الإنجليز في محنتهم، حتى إذا ما انتهت الحرب كنا على حق كامل في المطالبة بالاستقلال، وأحياناً تحت شعارات ديمقراطية مثل مقاومة الفاشية ونزعاتها.

وفي هذه الأثناء قدم الماركسيون المصريون شعاراً جديداً يطالب بأوسع جبهة للنضال بحزم ضد الفاشية، وفي نفس الوقت إدانة الاحتلال البريطاني لمصر، وتبلور ذلك ضد الفاشية ولكن ليس مع الإنجليز. وكان ذلك يعني في

(١) الصرخة ٢١/١٠/١٩٣٣.

التطبيق إدانة الاحتلال نظرياً وسياسياً دون اتخاذ خطوات عملية قد تؤدي إلى إعاقة المجهود الحربي للحلفاء، ولم يكن هذا هو الخلاف الوحيد في الشعارات..

فالبرجوازيون المصريون جميعاً هم وكبار الملاك كانوا يرفعون شعار "وحدة وادي النيل - ملك واحد - نيل واحد شعب واحد".. وفي مواجهة ذلك رفع الماركسيون شعار "الاستقلال التام - الكفاح المشترك مع الشعب السوداني - مع منحه حق تقرير المصير".

وفي مواجهة شعار محاربة "الفقر والجهل والمرض" الذي بدأت البرجوازية تثير ضجة كبيرة حوله رفع الماركسيون شعارات الإصلاح الزراعي وتأميم وسائل الإنتاج.

وكان هذا التمايز الفكري الذي حققه الماركسيون تعبيراً عن واقع جديد بدأت تظهر ملامحه بوضوح في وجدان المجتمع المصري، هذا الواقع عبرت عنه الانقسامات المتتالية في حزب الوفد والتخبط الذي أصاب سياسته ونقصان جماهيريته إلى حد كبير وخاصة بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وتضاؤل كفاحيته كحزب وطني مناهض للاستعمار وتركز كل هم قاداته في العودة إلى السلطة من جديد..

وإذا كانت التجمعات السياسية الأخرى إما مرتبطة بسياسة الاحتلال، أو مشبوهة بعلاقات مع المحور، أو ذات اتجاهات وبرامج ضيقة الأفق بحيث تعجز عن استيعاب الانطلاق الفكري للمتقنين المصريين الشباب، فقد كان هؤلاء المتقنون في حالة بحث عن طريق جديد..

وفي هذه الفترة بالذات وضعت اللبنة الأولى في تنظيم الضباط الأحرار... وفيها أيضاً تأسست التنظيمات الماركسية المصرية الحديثة.

وباختصار فإن المجتمع المصري كان في هذه الأثناء يبحث عن قيادة جديدة...

وعندما انتهت الحرب كان الجميع ينتظرون اندلاع ثورة تشبه ثورة ١٩١٩ للمطالبة بالاستقلال التام... وكان شعب مصر يرزح تحت وطأة أزمة اقتصادية عنيفة والأسعار في ارتفاع مخيف، وبانتهاء الحرب انتشرت جيوش العمال المتعطلين الذين عملوا بأعداد كبيرة فترة الحرب في معسكرات وورش قوات الحلفاء، وكان جنود الحلفاء يملئون شوارع القاهرة والإسكندرية وكل المدن بصورة تستفز المشاعر الوطنية..

وفي ظل كل ذلك كانت كل أحزاب وتجمعات البرجوازية وكبار الملاك تركز آمالها في مفاوضات جديدة مع الإنجليز وهكذا كانت تعزل نفسها عن الحركة الحقيقية للمجتمع.

وفي هذه الأثناء كانت مدافع حماة ستاليجراد قد أيقظت مشاعر الكثيرين في مصر تجاه الاشتراكية، وكان الانتصار الساحق للقوات السوفيتية مثار إعجاب الكثيرين، وكان النشاط النقابي والعمالي يتعاظم، وتأسس من جديد اتحاد عام لنقابات العمال لعب فيه الماركسيون دور أساسى، وبدأت التنظيمات الماركسية تمارس نشاطاً إيجابياً في صفوف العمال والمنقذين المصريين...

واقترب موعد افتتاح الجامعة في أكتوبر ١٩٤٥ وامتلأت شوارع القاهرة بكتابات على الجدران تدعو طلاب الجامعة للثورة ضد الاحتلال، وتهيأ الجميع لانتظار الحدث الكبير إلى حد أن التنظيم الماركسي "الحركة الديمقراطية لتحرير الوطني" قد وزع منشوراً موجهاً إلى "ضباط وجنود الجيش والبوليس" في يوم ٥ أكتوبر ١٩٤٥ أي صبيحة افتتاح الجامعة

يدعوهم فيه إلى عدم التعرض للطلاب الذين سيثورون دفاعاً عن
الاستقلال...

لكن الجامعة افتتحت ولم يحدث شيء فالوفد الذي كان يملك السيطرة الفعلية
على جماهير طلاب الجامعة لم يكن ضمن مخططه أية أعمال ثورية، فقد
كان منشغلاً بإظهار اعتداله حتى يرضى الإنجليز بعودته إلى الحكم.

وإذا كان بعض الساسة قد اعتبروا أن منشور ٥ أكتوبر دليلاً على مبالغة
تنظيم "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني" وإفراطه في التفاؤل، فإن هذا
التنظيم قد أعلن على الفور أن الجامعة كان يجب لها أن تتحرك وأن عدم
تحركها لا يعني إلا شيئاً واحداً هو سقوط قادة الأحزاب البرجوازية ومن
بينها حزب الوفد وعجزها عن قيادة النضال الوطني ويطرح شيئاً محدداً هو
خلق قيادة وطنية ديمقراطية جديدة قادرة على أن تكون طليعة لجماهير
الشعب في نضاله ضد الاستعمار، وهكذا تكونت "اللجنة الوطنية للطلبة
والعمال" وهي التنظيم الجماهيري الذي قاد المد الثوري العارم في نهاية عام
١٩٤٥ وطوال عام ١٩٤٦ والذي نجم عنه جلاء القوات الإنجليزية من المدن
المصرية واقتصار وجودها على منطقة القنال.

قائمة المراجع

أولاً الوثائق:

١- وثائق غير منشورة

- وثائق وزارة الخارجية البريطانية، منف رقم ٣٧١/٢٠٩٠٩ سري/
١٥٢١٧، أرشيف رقم ٨، ١٩٣٦.

- The communist, international Vol: XVII, No.٦, ١٩٣٩.

- منشورات الأمم المتحدة، دراسة عن التطورات الاقتصادية في الشرق
الأوسط ١٩٤٥-١٩٥٤.

ثانياً المنكرات:

- مذكرات الدكتور الطيب ناصر، روز اليوسف ٢٣/١/١٩٥١.

- قليبي فهمي باشا، آراء وذكريات في السياسة والاقتصاد والاجتماع،
مطبعة المجلة الجديدة، مايو ١٩٣٧.

ثالثاً المراجع:

١- المراجع العربية:

- الأب هنري عيروط اليسوعي، الفلاحون، ترجمة محمد غلاب ط
ثانية، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية.

- د/ حافظ عفيفي باشا، على هامش السياسة المصرية، د.ت، د.ن.

- د/ راشد البراوي، محمد حمزة عيش، التطور الاقتصادي في مصر
في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، ط٣، ١٩٤٨.

- د/ رفعت السعيد، عصام الدين حفني ناصف، سلسلة طلائع الفكر
الاشتراكي، دار الثقافة الجديدة.

- رمسيس يونان، غاية الرسام العصري، مطبوعات جماعة الدعاية الفنية، ١٩٣٨.
- د/ رؤوف عباس، الحركة العمالية فقي مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧.
- عبد الحميد المشهدي، صحيفة سوابق، ١٩٣٦.
- عبد الحميد عفيفي مطر، التعليم والمتعلمون في مصر، د.ت، د.ن.
- عبد الحليم إلياس نصير، عهد الاستقلال، مطبعة عبد الحليم حسني، ١٩٣٦.
- عبد العزيز الدسوقي، أحمد حسين، مطبعة دار الفكر الحديث، ١٩٥٢.
- عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ - ١٩٣٦، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٦٣.
- عبد المنعم الغزالي، تاريخ الحركة النقابية المصرية، دار الثقافة المصرية، ١٩٦٨.
- مريت بطرس غالي، سياسة لغد، د.ت، د.ن.
- محمد حمزة عليش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، طبعة ٣، ١٩٤٨.
- محمد زكي عمر، ربع قرن في مفاوضات، مطبوعات دار الشروق، ١٩٤٦.
- محمد صبيح، من العلمين إلى سجن الأجانب، د.ن، ١٩٤٣.
- محمد علي علوبة باشا، مبادئ في السياسة المصرية، مطبعة دار الكتب.

- محمد عودة، سبعة باشوات وصور أخرى، الكتاب الذهبي، د.ت، د.ن.

- مصطفى مؤمن، صوت مصر، مطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٥١.

- يوزباشي، صلاح نصر، يوزباشي كمال الدين الحناوي، الشرق الأوسط في مهب الريح (دراسات استراتيجية) مكتبة النهضة، ط ١، ١٩٤٩.

(٢) مراجع أجنبية:

- CIANO – Count Gal Eazoo, Ciano's Diary (١٩٣٩- ١٩٤٣) Cambridge London.

- KIRK, G, The middle east in the war ١٩٣٩-١٩٤٥, London ١٩٥٣.

رابعاً الدوريات:

- الجهاد، أعداد شهر سبتمبر ١٩٣٦.

- الصرخة، أكتوبر ١٩٣٣.

- الأهرام يناير، نوفمبر ١٩٣٥.

- فبراير، ١٩٦٧.

- فبراير، ١٩٧٠.

- روز اليوسف، يناير ١٩٥١.

- مجلة، التطور أبريل، مايو ١٩٤٠.

- مجلة، السياسة الدولية أكتوبر ١٩٧١.

- مجلة الفنون، المجلد الأول، العدد الثاني، ربيع ١٩٧١.